

دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد الإداري والمالي

حسن محمد العربي الشريف

كلية العلوم التقنية مصراتة

Hass_ss8@yahoo.com

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري. فمن خلال تطبيق الشفافية في العمل تستطيع المنظمات تجنب حالات الفساد المالي والإداري، حيث يعتبر الفساد في المنظمات من أهم الأسباب التي تؤدي الى فشل المنظمات. قام الباحث بمراجعة البحوث السابقة والدراسات والتقارير لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة واستخلاص أهم النتائج التوصيات. أشارت النتائج إلى أن معظم المنظمات تستخدم حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري ولتحقيق نجاح المنظمة ومنع فشلها. نتيجة لكل ذلك، زاد الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المنظمات.

Abstract

The study aimed to identify the role of corporate governance in combating financial and administrative corruption. Organizations can avoid any financial or administrative corruptions by applying transparency in work, which is considered as one of the most important reasons might lead to the organizations' failure. The author has reviewed previous studies and reports, in order to collect information related to this study and to conclude the most significant recommendations. The results indicate that most organizations are using corporate governance to reduce financial and administrative corruption and to achieve the organization's success. Consequently, the concept of corporate governance has received a substantial attention and has become one of the main pillars on which organizations could build.

المقدمة

تعتبر حوكمة الشركات من أهم المفاهيم والمصطلحات الشائعة في عالم الأعمال؛ حيث فرض نفسه طوعاً أو قسراً، حيث أوجدت حوادث عنيفة واضطرابات قلقه وظروف غير مستقرة والتي اكتسحت أسواق المال والأعمال، وألقت على عاتقها ألوان من القلق والهواجس، والتي انبثق منها مجموعة من الشكوك حول مصداقية البيانات التي تصدر عن تلك الشركات، وكذلك نسبة الإعتماد عليها في عمليات اتخاذ القرارات وصدق التعبير عن واقع الشركات وأوضاعها الراهنة (المناصير، 2014)، فلا تقتصر أهمية الحوكمة فقط على المتعاملين في الأسواق بل وصلت إلى الدول ومؤسساتها ومنشآت الأعمال أيضاً، ولا سيما بعد إنهيار أكبر الشركات في العالم، المتواجدة في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول شرق آسيا، المملكة المتحدة، وروسيا؛ مما أنتج آثار ونتائج سلبية مدمرة، والتي ساهمت بشكل كبير في بروز أهمية الحوكمة (المليجي، 2016). وبناءً على ماسبق بات لزاماً دراسة الحوكمة عن طريق مفهومها ومناقشة أهميتها ومبرراتها، الأمر الذي تستهدفه هذه الدراسة.

حيث أن الحوكمة وآلياتها تعتبر هامة كونها تعمل على الحد من حدوث الأزمات أو منعها، والذي يمكن أن يكون بواسطة مجموعة من الآليات والتي تتمثل بالإفصاح عن المعلومات المالية وغيرها، والشفافية في الإفصاح، وفقاً للمعايير المحاسبية المقررة وذات العلاقة (أحمد، 2008). كما أن تعزيز الدور الوظيفي للتدقيق الخارجي والداخلي وعلى وجه الخصوص ما يتعلق باستقلاليتهما؛ حيث يتم تشكيل خاصة من قبل مجلس الإدارة العليا من أجل الإشراف على أعمالهما (الرحيلي، 2006).

نالت الحوكمة أهمية خاصة في الشركات؛ كونها تؤدي الدور الحيوي والمباشر في تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم، كما وأنها توفر فرص العمل، وتمثل أهم

جزء من أجزاء الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن سيطرتها على بعض الصناعات ذات المنافع العامة كالطاقة، والاتصالات والنقل وغيرها (جون، 2012). ومن ناحية أخرى، إذا قررت الدولة خصخصة أقسام الشركات في هذه الحالة تعد الحوكمة من أهم متطلبات الخصخصة؛ من أجل تشجيع الإستثمار وتحقيق أكبر عائد لعمليات الخصخصة؛ مما يؤدي لتجنب الفساد بكافة أشكاله وأنواعه ولا سيما بالفساد المرتبط بتلك العملية (حماد، 2007).

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق الشفافية في العمل تجنباً للفساد المالي والإداري، باعتباره من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل هذه الشركات.

مشكلة الدراسة:

شكلت التغيرات المتسارعة والمنكررة في بيئة الأعمال، وظهور تكنولوجيا جديدة تحديات على اقتصاد بعض الدول (السيد، 2014)، وخصوصاً في الدول التي شهدت مراحل انتقالية سواء أكانت تحولات إقتصادية أو سياسية؛ مثل التحول من النظام الشمولي إلى الديمقراطي، والتحول إلى اقتصاد السوق بدلاً من الاقتصاد المخطط له والذي يعمل على زيادة فرص ممارسة الفساد المالي والإداري، والذي بدوره يساهم بعدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية والقوانين التي توفر مناخ مناسب للفاستين، مستغلين ضعف الأجهزة القضائية والرقابية في التصدي لإستغلال القصور في الأنظمة الرقابية (حمدي، 2016)؛ حيث تتمحور مشكلة الدراسة في إفتقار الشركات إلى آليات حوكمة والتي تساعد في الحد من الفساد الإداري والمالي الذي يواجه المنظمات سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، كونه من أفضل المناهج المعمول بها في معظم الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع الدراسة (يوسف، 2009)، خاصة في الدراسات التي تتناول الظواهر الاجتماعية تتعلق بالممارسات الدورية واليومية، حيث تم الاطلاع على مجموعة من البحوث والمجلات العلمية المتخصصة والدراسات المنشورة في الدوريات، والمنشورة على شبكة الانترنت، وكذلك الإطلاع على آليات وقواعد الحوكمة الصادرة عن الهيئات والمنظمات العالمية والمحلية، والتي تم تحليلها ومناقشتها لتحقيق أهداف الدراسة، والتوصل لنتائج وتوصيات للمساهمة في إثراء المعرفة وتقديم مرجعية مفيدة للشركات.

تعريف حوكمة الشركات:

تشير حوكمة الشركات إلى الطريقة التي تحكم بها الشركات وإلى أي غرض. ويحدد من لديه السلطة والمساءلة، والذي يتخذ القرارات. إنها في جوهرها مجموعة أدوات تمكن الإدارة والمجلس من التعامل بشكل أكثر فعالية مع تحديات إدارة الشركة. تضمن حوكمة الشركات أن الشركات لديها عمليات وضوابط مناسبة لاتخاذ القرار في مكانها بحيث تكون مصالح جميع أصحاب المصلحة (المساهمين والموظفين والموردين والعملاء والمجتمع) متوازنة. تشمل الحوكمة على مستوى الشركات العمليات التي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة ومتابعتها في سياق البيئة الاجتماعية والتنظيمية والسوقية. وهي تهتم بالممارسات والإجراءات لمحاولة التأكد من أن الشركة تدار بطريقة تحقق معظم أهدافها، أي أن يثق أصحاب المصلحة بأن تفتهم في هذه الشركة قائمة على أسس سليمة (العايب، 2009). حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والتحكم بها. قد يشمل تعريف حوكمة الشركات على مستوى العالم الفوارق الإقليمية، لكن حوكمة الشركات في الدول المتقدمة تتضمن آليات تنظيمية وسوق، والتوفيق بين الأدوار والعلاقات بين العديد

من أصحاب المصلحة في الشركات داخل المنظمة وأهداف الحوكمة داخل الشركة (الصالح، 2006).

تشمل الجهات المعنية بالحوكمة الداخلية مايلي:

1. إدارة الشركة
2. المديرين
3. مجموعة مخرجين
4. المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين
5. الموظفين

تشمل الجهات المعنية بالحوكمة الخارجية ما يلي:

1. المساهمين
2. المدينين
3. الدائنين التجاريين
4. الموردين والعملاء والمجتمعات المتضررة من أنشطة الشركة

أهمية حوكمة الشركات

تعمل حوكمة الشركات على جعل الشركات أكثر مسؤولية وشفافية للمستثمرين وتعطيها الأدوات اللازمة للاستجابة لمخاوف أصحاب المصلحة الشرعيين مثل التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة. وتساهم في التنمية وزيادة رأسمال مال وتشجع الاستثمارات الجديدة، ويعزز النمو الاقتصادي، ويوفر فرص العمل. يمكن أن يؤدي الافتقار إلى حوكمة الشركات إلى فقدان الأرباح والفساد، ليس فقط للشركة، بل للمجتمع، أو حتى أسوأ من ذلك سيؤثر على العالم ككل.

كما تم تصميم هذا النوع من إدارة حوكمة الشركات للحد من المخاطر والقضاء على العناصر المسببة للتآكل داخل المؤسسة. أحد مبادئ حوكمة الشركات هو اعتراف

المساهمين، وهي سياسة تضمن أن يكون لجميع المساهمين رأي في العمل الداخلي للشركة. كما يضمن تقدير المساهمين قيمة أسهم الشركة. يجب أيضاً توضيح قواعد ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة للتأكد من أن كل شخص لديه رؤية موحدة لمستقبل الشركة.

اهتمام أصحاب المصلحة باحتياجات المشاركين الذين ليسوا من المساهمين. المبادئ التوجيهية الأخلاقية لحوكمة الشركات هي أيضاً حاسمة لضمان أعلى ربح والحفاظ على الشركة من المتاعب القانونية. تنطبق هذه القواعد على الموظفين و أعضاء مجلس الإدارة. يجب أن تكون الشفافية واضحة، والتي يجب أن تأخذ شكل حفظ السجلات وتقارير الدخل (المناصير، 2014).

آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري

يعتبر الفساد من أخطر المشكلات التي تواجه المؤسسات الدولية عامة والشركات خاصة. فهو يتمثل بالمكاسب والامتيازات غير المشروعة، التي يترتب عليها تحمل أعباء مالية وتكاليف تنعكس على أسعار السلع والمنتجات أو الخدمة المقدمة؛ الأمر الذي يضعف قدرة التنافسية والبقاء، وبالتالي إنهيار وتآكل رأس المال (الشواشرة، 2009). وبدلاً من أن تكون تلك الشركات أحد المحركات الاقتصادية وعوامل النمو والازدهار للدولة فهي تصبح بذلك عبئاً كبيراً على عاتق الاقتصاد الوطني والذي يتحمل نتائجه كافة أطراف المجتمع. حيث تؤدي حوكمة الشركات أهم دور في معالجة المشاكل والعقبات التي تعاني منها الشركات، وعلى رأسها ظاهرة الفساد المالي والإداري، وذلك عن طريق مجموعة معينة من آليات الحوكمة الداخلية والخارجية (Monk, and Minow, 2001).

تركز آليات حوكمة الشركات الداخلية على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف، وتركز أيضاً على أنشطة الشركات وفعاليتها، حيث تصنف الآليات لحوكمة الشركات الداخلية بما يلي: (العايب، 2009)

1- مجلس الإدارة

أكد الباحثون والممارسون والناشطون في مجال حوكمة الشركات أن مجلس الإدارة يعتبر من أحد أهم أدوات المراقبة للسلوكيات الإدارية، كونها تحمي رأسمال المستثمرين في الشركات من سوء الاستخدام من قبل الإدارة عن طريق الصلاحيات القانونية في إعفاء وتعيين ومكافأة الإدارة العليا. حيث يشارك مجلس الإدارة القوي بفاعلية وضع إستراتيجيات الشركات، ومراقبة سلوكها وتقويم أدائها، وتقديم الحوافز المناسبة واللائمة للإدارة، الأمر الذي يساهم في تعظيم قيمة الشركة ومكانتها (الصالح، 2006).

ومن أجل تعزيز فعالية تلك المجالس فلا بد من تواجدها في المواقف التي تؤهلها بالقيام بأعمال لصالح الشركة، حيث تؤخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، وينبغي أيضاً أن تمتلك السلطات اللازمة لمتابعة أحكامها الخاصة ومتابعتها بعيدة عن التدخلات البيروقراطية والسياسية في شؤونها، حيث تقوم بتحديد الإدارة العليا، وكذلك الإشراف المستمر على أداء الشركات والإفصاح عنها أيضاً، ومن أجل تمكين مجلس الإدارة من القيام بواجباته والمتمثلة بالمراقبة والتوجيه، كما يلجأ المجلس لتكوين وتأليف مجموعة من اللجان والذي يتم اختيارهم من بين أعضائه من غير التنفيذيين، وتتمثل أبرز تلك اللجان بالآتي: (Michael et al., 2003)

أ. لجنة التدقيق

بات تركيز الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين على لجان التدقيق، ولاسيما بعد الاضطرابات والإخفاقات المالية التي حدثت في الشركات العالمية؛ ويعود اهتمام تلك الفئات بلجان التدقيق نظراً للدور الذي تؤديه لجان التدقيق كأداة هامة ورئيسية في تعزيز الشفافية والثقة في المعلومات المفصح عنها وخصوصاً المعلومات المالية، حيث يتم ذلك عن طريق الدور المحوري الذي تقوم به بالإشراف على المدققين الداخليين، وكذلك مساهمتها في إعداد التقارير المالية، ودعم الهيئات المتمثلة بالتدقيق الخارجي وضمان

إستقلاليته ودورها أيضاً في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات (ميخائيل، 2006).

نشأ مفهوم لجان التدقيق بعد الانهيارات المالية لمعظم الشركات الكبيرة، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون "SarbanseOxleyAct" في عام 2002، حيث تضمن القانون إلزام كافة الشركات بتشكيل لجان تدقيق، نظراً لأهميتها في تفتيحية الإنهيارات المالية عن طريق الدور الفعال الذي تقوم به في زيادة إستقلالية كلاً من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وكذلك من خلال دورها في عمليات إعداد القوائم المالية (Shawwa, 2007). بينما قامت المملكة المتحدة بإصدار مجموعة من التوصيات من أجل تشكيل لجان التدقيق، حيث كان من أبرزها تقرير سميث "SmithReport" والذي صدر عام 2003، حيث شمل التقرير على عدة توصيات متعلقة بمسؤوليات ودور لجان التدقيق وطرق الإفصاح عن تلك المسؤوليات في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات (Joshua, 2009).

ب. لجنة المكافآت

أجريت مجموعة من الدراسات حول حوكمة الشركات، حيث أوصت معظم تلك الدراسات والأدبيات بضرورة تشكيل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. كما تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بضرورة جعل مكافآت الإدارة العليا ومجلس الإدارة معقولة نسبياً من أجل ضمان وتعزيز المصالح المشتركة على الأمدين البعيد والقريب عن طريق جذب الأيدي المهنية المهرة وذوي الكفاءات العالية (الريحاوي، 2009).

ج. لجنة التعيينات

لا بد أن تقوم لجان التعيين بتوظيف وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بناءً على أفضل المرشحين، والذين تتلائم خبراتهم ومهاراتهم مع الخبرات والمهارات المحددة من قبل

الشركة. ومن أجل الوصول إلى شفافية التعيينات وضمانها قامت لجنة التعيين بوضع جملة من الواجبات من أجل تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين وهي: (الصالح، 2006)

1. أن يتم المصادقة على كافة الخبرات والمهارات اللازم توافرها لدى الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة من قبل الوزير، وذلك بضرورة مشاركة لجان التدقيق لمجلس الإدارة في الشركة.

2. يجب على اللجنة الإعلان عن كافة الوظائف المطلوبة والمناصب المطلوب إشغالها، وكذلك دعوة المؤهلين لتلك الوظائف لتقديم طلبات التعيين الخاصة بهم.

3. ينبغي على لجنة التدقيق وكافة أعضاء مجلس الإدارة العمل على تقويم المهارات المطلوبة بشكل مستمر.

4. يجب على لجنة التعيين توخي الحذر والموضوعية؛ عن طريق المقارنة الفعلية لمهارات ومؤهلات المتقدم مع ضرورة تواجد المواصفات المحددة من قبل الشركة.

5. لا بد من توافر آليات واضحة وشفافة للتعين، بالشكل الذي يكفل إحتوائها على أكفأ المرشحين وأفضلهم.

د. التدقيق الداخلي

تكمّن وظيفة المدقق الداخلي في عمليات الحوكمة، كما وتقوم وظيفة التدقيق الداخلي بدور كبير وهام في تعزيز الحوكمة، من خلال زيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة. كما يعمل المدققون الداخليين وعن طريق الأنشطة المنفذة بعدالة ومصادقية على تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات وكذلك تقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي (الوائلي، 2005).

الخاتمة:

أن المشاكل والأخطار التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح وتضاربها بين كافة أعضاء مجلس الإدارة وبين المالكيين والتي تقع على رأسها ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله، والمتمثلة بمشكلة الفساد المالي والفساد الإداري لزيادة التفكير وتركيز الإهتمام مع وجوب تواجد مجموعة من الآليات واللوائح والقوانين والتي تؤدي دوراً حاسماً وفعالاً في حماية المصالح المشتركة بين المالكيين وكافة أطراف وأصحاب المصالح؛ من خلال الحد من الغش والتلاعب الإداري والمالي والذي يتم من قبل الإدارات التنفيذية في تلك الشركات؛ على إعتبار أنها الجهة المسيطرة على كافة الأمور داخل الشركة.

كما ويعتبر الفساد بشقية الإداري والمالي من أحد أخطر المشاكل التي تعاني منها مؤسسات الدولة وعلى وجه التحديد الشركات، مما يترتب عليها تحميل التكاليف الإضافية على عاتق الشركة والت ستعكس بنهاية المطاف على أسعار السلع والخدمات والمنتجات المقدمة او المعروضة الأمر الذي يؤثر بالسلب على القدرة التنافسية وإستمرارية الشركة ويقاؤها.

تكتسب الشركات أهمية خاصة، فبالرغم من اتجاه الكثير من الدول سواء دول متقدمة أم دول نامية الى نظام الخصخصة والذي انتشر في العديد من دول العالم، إلا أنه مازالت مساهماتها تشكل الجزء الأساسي من القيمة المضافة والناج الإجمالي المحلي وتوفير فرص العمل لأكبر عدد ممكن من المواطنين. حيث أن للفساد المالي والإداري تجليات ومظاهر مالية وسياسية وأخلاقية وإدارية تؤدي للإلتزام بآليات وقواعد الحوكمة للشركات، والحد من ظاهرة الفساد وزيادة كفاءة أدائها، الأمر الذي يعمل على زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات ومن ثم زيادة الثقة بالدولة بأكملها، وبالتالي يزيد من قدرة الدولة على الإزدهار بالإستثمار وجذب مستثمرين جدد والذي يصب في تنمية الإقتصاد في الدولة.

النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى أنه يمكن تطبيق آليات الحوكمة في المنظمات وذلك عن طريق نشر ثقافة الحوكمة في بين العاملين وفي المجتمع، وعن طريق استخدام وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني. وهنا يجب أن يدرك المجتمع أن هناك دور كبير ومهم لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري حيث يمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد.

التوصيات:

يتضمن هذا القسم أهم التوصيات والتي يراها الباحث لمعالجة مشكلة الدراسة، ومن أهمها ما يلي:

1. ينبغي تطبيق وتنفيذ الحوكمة في الشركات من أجل الحد من أشكال الفساد الإداري والمالي باعتباره مشكلة تواجه المنظمات بالوقت الحالي.
2. ضرورة تطبيق الحوكمة وإنشاء مراكز تختص بالحوكمة وإعداد برامج تدريبية عن الحوكمة وترسيخ ثقافة الحوكمة.
3. يجب أن تلتزم الشركات بمبادئ الشفافية والإفصاح، من خلال:-
أ- تحديد الأهداف المستهدفة والتي تسعى الشركات تحقيقها، ونشر تقرير يتضمن مستوى تحقيق الأهداف الموضوعة لها، وتحديد الإستراتيجية طويلة وقصيرة الأجل، وكذلك الإفصاح عنها عبر الوسائل التي تمكن الجمهور من الاطلاع عليها.
ب- إلزام الشركات بنشر وعرض التقارير والإيضاحات المالية السنوية مثل مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، على أن تتضمن العديد من المؤشرات المالية وغيرها والتي تعكس أداء الشركة كنسب السيولة والربحية وتحديث من سنة لأخرى، ونشرها ليتمكن الجمهور من الاطلاع عليها.

4. نشر الوعي الديني والفكري والاجتماعي والإقتصادي، من أجل رفع المستوى الحضاري للمجتمع واعتبار محاربة لكافة أشكال الفساد وأنواعه كمهمة وطنية يشارك فيها كافة أطراف الجميع، وكلاً في موقعه، لما للمجتمع الدور الكبير في المساهمة وبشكل فعال في الحد من الفساد.
5. توفير فرص عمل والعمل على تقليل نسب البطالة، وتأمين دخولاً ثابتة ومتوازنة مع كافة أطراف المجتمع، والعمل على تقوية شبكة الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي، حرصاً على شعور المواطن بالأمان والابتعاد عن السرقة والغش والفساد بشكل عام.
6. ضرورة سن القوانين وتعديلها لتشمل فرض العقوبات الصارمة على مرتكبي الفساد بشتى وسائله وأنواعه، وكذلك إعتبار المتلاعبين بأموال الشعب جريمة والتي هي من أخطر أنواع الفساد والجرائم المخلة بالشرف.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- [1] إبراهيم السيد المليجي (2016)، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، عن موقع: www.faculty.ksu.edu.sa/72669/Publications
- [2] أحمد علي الصالح (2006)، بناء محافظ رأس المال الفكري من الأنماط المعرفية ومدى ملائمتها لحاكمية الشركات في القطاع الصناعي المختلط في بغداد، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال.
- [3] أحمد رجب عبد الملك (2008)، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية- دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (1)، المجلد 45، الإسكندرية.

- [4] أشرف حنا ميخائيل (2006)، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.
- [5] حماد طارق عبد العال (2007)، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، مصر.
- [6] حمدي عبد العظيم (2016)، عولمة الفساد وفساد العولمة: إداري- تجاري- سياسي- دولي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- [7] سوليفان جون وجورج كيل (2012)، البوصلة الأخلاقية للشركات. أدوات مكافحة الفساد قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع.
- [8] عبد الرحمن العايب (2009)، إشكالية حوكمة الشركات واحترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، الملتقى الوطني حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، عنابة: جامعة باجي مختار، الجزائر.
- [9] عبد الوهاب السيد شحاته (2014)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر.
- [10] عمر عيسى المناصير (2014)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الهاشمية.
- [11] عوض سلامة الرحيلي (2006)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.
- [12] فيصل محمود الشاورة (2009)، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني.

- [13] محمد طارق يوسف (2009)، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق: مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- [14] مها محمود رمزي الريحاوي(2009)، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، المجلد 24، دمشق.
- [15] ياسر خالد بركات الوائلي(2005)، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، مركز دراسات المستقبل، www.mesr.net

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- [16] Michael A. H, and Hitt, O., (2003), Strategic Management: Competitiveness and Globalization, 5th ed., South-Western Thomson.
- [17] Monk, R. and Minow , N. (2001), Corporate Governance, 2nd ed., Black Well Publishers, Malden, p. 8.
- [18] Shawwa, Mahmoud(2007), Corporate Governance and Firm's Performance in Jordan, University of Wales, Bangor.